

ملخص الحلقة النقاشية بعنوان:

إعلان نتائج تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٧ - ٢٠١٨ في مصر وعرض مرصد التنافسية لقطاع السياحة

بالتعاون مع المجلس الوطني المصري للتنافسية

بفندق كونراد القاهرة، قاعة النيل

بتاريخ الخميس الموافق ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧ من الساعة التاسعة حتى الواحدة والنصف ظهراً

الجلسة الأولى: تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٧-٢٠١٨

يديرها :

السيد /عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المشاركون:

- د. حسام بدرأوي، رئيس مجلس الإدارة الشرفي للمجلس الوطني المصري للتنافسية
- د. عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث للمركز المصري للدراسات الاقتصادية
- د. أحمد فكري عبد الوهاب، عضو مجلس إدارة الهيئة الاقتصادية لتنمية محور قناة السويس
- سيف الله فهمي، رئيس مجلس إدارة المجلس الوطني المصري للتنافسية
- م. طارق توفيق، رئيس الغرفة التجارية الأمريكية بالقاهرة
- د. زياد بهاء الدين، محامي ونائب رئيس الوزراء الأسبق

أهم التعقيبات:

- قال الدكتور حسام بدرأوي أن تصنيف مصر في جوانب التنمية الإنسانية هو الأسوأ من بين كل المؤشرات، فقد جاء مؤشر التضخم ومؤشر التعليم الأساسي وكذلك مؤشر جودة التعليم ضمن أسوأ المؤشرات منذ ٢٠١٠/٢٠١١ حتى الآن. ومن ثم يجب الاهتمام بالتعليم والصحة وتخفيض معدلات الفقر. مؤكداً أن أفضل ما يمكن أن نسعى إليه هو تحقيق تكافؤ الفرص وليس المساواة بين الأفراد، فلا يمكن بأي حال المساواة بين أفراد تختلف قدراتهم العقلية والنفسية والجسدية.. إلخ. ولا يعني التكافؤ الإعلان فقط عن الفرص، ولكنه يعني في أحد جوانبه مساعدة المواطن على التأهل لهذه الفرص.

- في هذا الصدد أشارت الدكتورة عبلة عبد اللطيف إلى أن جميع الدول التي حققت تقدما اقتصاديا ملموسا كان التعليم هو نقطة انطلاقها، سنغافورة على سبيل المثال توجه ٢٠% من موازنتها إلى التعليم، أما في مصر فقد خصص الدستور ٤% من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم، وما زلنا لم نصل إلى تلك النسبة التي قررها الدستور بعد.
- وأضاف بدرأوي أنه لا بد من قراءة التقرير في إطار نظرة مستقبلية، نحدد مكاننا الآن وأين نريد أن نكون خلال الخمس سنوات القادمة.
- وأعلن بدرأوي عن رغبته في أن يكون هناك تقرير سنوي لتنافسية المحافظات المصرية بالتعاون مع المحافظات والوزارات المختلفة، يعلن من خلاله أوضاع التعليم والصحة والتوظيف والنظافة.. إلخ داخل كل محافظة، لمعرفة القطاعات المختلفة ذات الأولوية التنموية داخل كل محافظة على حدة.
- وأشار الدكتور زياد بهاء الدين إلى ضرورة مقارنة وضع مصر في التقرير بأوضاع الدول الأخرى، فالعبرة بالتحسن بشكل أسرع من باقي الدول وليس فقط التحسن مقارنة بما كنا عليه في الماضي. مشددا على ضرورة استخدام عناصر الكفاءة لدينا حتى لا نرتد إلى الدول التي تعتمد على عناصر الإنتاج.
- ولفت تدني ترتيب مصر في مؤشر شفافية السياسات الحكومية انتباه "بهاء الدين"، مشيرا إلى أن تحسين وضع مصر في مؤشر شفافية السياسات الحكومية لا يحتاج إلى أي موارد من الموازنة العامة للدولة، في حين أن مكاسب الشفافية غير محدودة، وتعني الشفافية بشكل أساسي بالاعتماد والثقة، الثقة في رأي المجتمع من اتحادات عمال ونقابات وجمعيات حقوق مستهلك.. إلخ. كما أن إشراك المواطن في عملية اتخاذ القرار يساعد على التخفيف من حدة انتقاده للحكومة، وزيادة تفهمه لطبيعة القرارات التي تتخذها كونه مشاركا في اتخاذ هذه القرارات.
- وأكد الدكتور أحمد فكري عبد الوهاب على أهمية النظر إلى تقرير التنافسية العالمي في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، واستخدام الذكاء الصناعي في جميع مجالات الحياة. فالسيارات ذاتية القيادة أصبحت حقيقة واقعية الآن، ولا شك أن هذه الثورة التكنولوجية ستؤدي إلى ظهور إمكانيات وتحديات جديدة وجب على الحكومة التخطيط لها. من ضمن هذه التحديات ارتفاع معدلات البطالة بالتزامن مع إحلال الذكاء الصناعي محل الإنسان في كثير من المجالات. وهو ما يدعم فكرة الدكتور بدرأوي بضرورة تناول التقرير في ضوء المستقبل وليس الماضي.
- وتعجب "عبد الوهاب" من انخفاض ترتيب مصر في سياسات الحد من المنافسة من ٧٨ إلى ١١٥ متسائلا كيف اختلفت سياساتنا على هذه النحو؟ وجدير بالذكر أن العوائق التي تواجه أداء أعمال وفقا للتقرير تتمثل في الفساد، التضخم، مستوي الضرائب، عدم توافر عمالة متعلمة بشكل كافي، عدم استقرار السياسات، وأخيرا البيروقراطية.
- وقال المهندس طارق توفيق أن التقدم الحادث في مركز مصر الإجمالي بالتقرير ليس عشوائيا، وإنما يرجع بالأساس إلى ما اتخذته الحكومة من قرارات عنيفة لتصحيح المسار الاقتصادي خلال الفترة الماضية بشكل فاق توقعات صندوق النقد. مشيرا إلى أن الانطباع العالمي عن الاقتصاد المصري بأنه يسير في الاتجاه الصحيح أمر مهم للغاية، فالصين رغم عدم امتلاكها لبنية تحتية أو هيكل تشريعي قوي، إلا أن الانطباع الجيد عن الاقتصاد الصيني ساعد في جذب الاستثمار.
- وتعقبيا على المعلقين بالجلسة قال السيد عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية، أن مصر قد تقدمت ١٥ مركزا عن العام الماضي وهو أمر جيد، مؤكدا على تأثير الثورة

الصناعية الرابعة على البطالة إلا أنها في الوقت نفسه ستؤدي إلى رواج صناعة السياحة والرفاهية بشكل عام، مضيفا أن التقرير يقوم على الآراء الشخصية وأنا كمصريين نميل إلى النقد وجلد الذات، وأن نظرة المصريين ليست إيجابية بخصوص الكثير من السياسات العامة، وأشار "مهنا" إلى إشادة صناع القرار في واشنطن ونيويورك بخطوات الإصلاح الاقتصادي التي اتخذتها مصر، وأنه ولأول مرة في مصر منذ فترات طويلة لم نسمع بشائعة فساد واحدة في مستويات الإدارة العليا المصرية.

- من جانبها ختمت الدكتورة عبلة عبد اللطيف بقولها ان تقرير التنافسية العالمي يعتمد بشكل أساسي على منهجية تقوم على الآراء الشخصية للقائمين بمليء الاستبيان، ومن ثم يجب تناول نتائجه بحرص شديد، كما ان نتائج التقرير تعتمد على سنتين وليس سنة واحدة، أي أن التحسن الطفيف في وضع مصر الكلي في التصنيف هو في الحقيقة نتيجة سنتين وليس سنة واحدة، وهو يرجع بالأساس الى دور هيئة الرقابة المالية الفعال في المقام الأول. مؤكدة على ضرورة النظر إلى ما نريد الوصول إليه في المستقبل ومقارنة وضعنا بوضع الدول الأخرى، وكذلك الاهتمام بالتنمية المستدامة، ومعني الاستدامة هي أن تبدأ المؤشرات في التحسن وتستمر في ذلك التحسن، وكذلك ضرورة الاهتمام بالإصلاح الهيكلي والمؤسسي بجانب الإصلاح المالي، وسرعة الانتهاء من إعداد قواعد بيانات لجميع الأنشطة الاقتصادية في مصر.

المناقشات:

- أيد عبد الحميد كمال عضو مجلس الشعب، فكرة الدكتور حسام بدرأوي، مشيرا إلى إمكانية تخصيص اليوم الوطني لكل محافظة لإعلان نتائج التنافسية في القطاعات المختلفة داخل كل محافظة، على أن يصدر ذلك التقرير من المجتمع المدني وليس الحكومة.
- وأكد كمال الدين حسين عضو لجنة التعليم بمجلس الشعب على ضرورة رفع مخصصات التعليم في الموازنة العامة للدولة، فقد قدرت وزارة التربية التعليم موازنتها للعام المالي الحالي ١٣٠ مليار جنيه، إلا أن وزارة التخطيط قد أقرت سقف الموازنة عند ٨٠ مليار فقط، منهم ٧٠ مليار للأجور، يبقى ١٠ مليارات فقط، متسائلا هل يكفي هذا المبلغ خطط الوزارة الطموحة في تطوير البنية التحتية وتحسين جودة العملية التعليمية؟
- وأشارت سلفيا موريس، عضو مجلس الشعب، إلى ضرورة المشاركة المنهجية بين المجتمع المدني ومتخذ القرار، إلا أنه يجب الانتباه إلى حقيقة الأزمة التي تعصف بالمجتمع المدني في مصر. في هذا الصدد يجب على البرلمان النظر في قانون الجمعيات الأهلية لمنع الاسترسال في إطلاق التهم بالعمالة دون تحقيق وتثبت.
- من جانبه قال المهندس عمرو فتحي، أن الحديث داخل الدوائر المغلقة لن يجدي نفعا، مشددا على ضرورة عرض مثل تلك المؤتمرات المهمة على الناس، ومشاركتهم بأهم نتائجها.

الجلسة الثانية: عرض لمرصد التنافسية القطاعية لقطاع السياحة في مصر

يديرها :

السيد/ إلهامي الزيات، رئيس مجلس إدارة شركة إمكو ترافل

المشاركون:

- د. عادل رجب، نائب وزير السياحة
- أ. أيمن عبد العزيز، ممثل ملاك كونراد والرئيس السابق للشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق (إيجوث)
- أ. محمد الحسانين، رئيس مجلس إدارة شركة جلاكسيا تورز
- د. محمد فتحي صقر، أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة
- أ. سحر طلعت مصطفى، رئيس لجنة السياحة بالبرلمان المصري

أهم التعقيبات:

- ترتيب مصر كثاني دولة من بين الدول المختارة من حيث انخفاض الأسعار داخل القطاع السياحي، ليس أمرا محمودا، فمصر ليست دولة رخيصة، كما أن انخفاض السعر بشكل مبالغ فيه يجعل جودة الخدمة المقدمة محل شك وريبة.
- قبل الاهتمام بجذب السائح، يجب الاهتمام بتهيئة قطاع السياحة لاستقبال ذلك السائح، فقدرة الدولة على زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها ليست مطلقة وإنما هي محدودة بالقدرة الاستيعابية للبنية التحتية في مصر، من فنادق وطرق ومطارات... إلخ.
- تأتي مصر في المرتبة ٣٥ عالميا من حيث أعداد السائحين الوافدين في ٢٠١٥ بإجمالي عدد سياح ٩,١ مليون سائح، بعدما كانت ال ١٨ عالميا في ٢٠١٠ بإجمالي عدد سياح ١٤,١ مليون سائح.
- يستحوذ النقل الجوي على النصيب الأكبر من السائحين وفقا لطريقة الوصول بنسبة ٩١,٣%، في الوقت الذي تمتلك فيه مصر ٢٧ مطارا، منهم ٥ فقط يحققون مكاسب.
- ضرورة الاهتمام بموارد القطاع وتنميتها، ووضع خطة طويلة المدى لتنمية القطاع، وعدم تغيير هذه الخطة مع كل تغيير وزاري.
- ضرورة وجود مجموعة وزارية خاصة بالسياحة لمناقشة مشاكل القطاع في مصر، ووضع الحلول بشكل تشاركي بين جميع الوزارات المعنية.
- تستحوذ سياحة الترفيه على ٩٥,١% من إجمالي السائحين الوافدين لمصر، مقابل ٠,٦% للسياحة الثقافية، وهي نسبة ضئيلة للغاية إذا ما نظرنا إلى ما تمتلكه مصر من تراث ثقافي وتاريخي زاخر، فمدينة الأقصر وحدها تمتلك ما يقرب من ثلث آثار العالم.
- احتلال مصر المرتبة ١٣١ من ١٣٦ دولة في مؤشر مشاركة المرأة في قطاع السياحة، مرجعه بشكل أساسي عدم ملائمة ظروف الإقامة بالمناطق السياحية للنساء. فالنساء لا يستطعن التكسب بالعشرات داخل غرفة واحدة كالرجال. في هذا الصدد تعمل وزارة السياحة مع منظمة العمل الدولية

- لتحسين ظروف العمل في منطقة البحر الأحمر. كما تعمل الوزارة مع المجلس المصري للتنافسية لوضع استراتيجية للنهوض بقطاع السياحة والاستفادة من الاستراتيجيات السابقة في القطاع.
- أهمية التركيز على جودة الخدمة المقدمة للسائح في المقام الأول.
- لا بد من الاهتمام بتدريب العمالة في القطاع، وضرورة أن يقوم القطاع الخاص بدور فعال في هذا الصدد.